

المحاضرة الثالثة : اهمية جباية العمليات المالية للبنوك و شركات التأمين

1- خصوصية قطاع البنوك و التأمينات

1-1 في البعد التمويلي : تعتبر خصوصية قطاع البنوك والتأمينات من أبرز سمات الاقتصاد المعاصر، إذ يجمع هذا القطاع بين الوظيفة التمويلية والوظيفة التأمينية في إطار منظومة مالية متكاملة تسعى إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في آن واحد. وتكمن هذه الخصوصية في الطبيعة المزدوجة للقطاع، التي تجمع بين إدارة الموارد المالية وتعبئتها من خلال النشاط البنكي، وبين إدارة المخاطر وحماية الثروة من خلال النشاط التأميني. فهما معًا يشكلان حلقة أساسية في سلسلة النشاط الاقتصادي، تضمن التدفق المستمر لرؤوس الأموال من جهة، وتوفير الأمان المالي للأفراد والمؤسسات من جهة أخرى.

فالبنوك تُعدّ **العصب الحيوي للنظام المالي**، إذ تضطلع بوظائف متعددة تتجاوز مجرد الوساطة بين المودعين والمقترضين. فهي تساهم في **تعبئة المدخرات الوطنية** وتوجيهها نحو **الاستثمار المنتج**، مما يجعلها أداة فعالة في تحريك عجلة الاقتصاد. ومن خلال منح القروض وتمويل المشاريع، تشجع البنوك على خلق الثروة وتوسيع فرص العمل وتحفيز النمو. كما تلعب دورًا أساسيًا في إدارة السيولة داخل السوق، وتسهيل عمليات الدفع، وتوفير خدمات مالية متطورة كالقروض العقارية، وتمويل التجارة الخارجية، وإدارة المحافظ الاستثمارية. ولأن نشاطها يقوم أساسًا على **الثقة**، فإنها تخضع لرقابة دقيقة من طرف البنك المركزي والهيئات المالية المختصة، لضمان التوازن بين **تحقيق الربحية والحفاظ على الاستقرار المالي**. كما تواجه البنوك مجموعة من **المخاطر البنكية** مثل مخاطر الائتمان، والسيولة، وأسعار الفائدة، ما يجعلها ملزمة بتطبيق سياسات احترازية صارمة للحفاظ على ملاءتها المالية.

أما **شركات التأمين**، فهي تمثل الجناح الثاني للقطاع المالي، وتضطلع بدور مكمل ومساند للنشاط البنكي من خلال **توزيع الأخطار وتقليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية**. ويقوم التأمين على مبدأ التعاون بين عدد كبير من الأفراد والمؤسسات الذين يتقاسمون عبء الخطر، بحيث يُخفف الضرر الذي قد يصيب أحدهم عبر مساهمة الجميع.

ومن خلال هذا المبدأ، يوفر التأمين **الحماية المالية والاستقرار النفسي والاجتماعي**، ويشجع على الاستثمار والمبادرة، لأن الأفراد والمؤسسات عندما يشعرون بالأمان من المخاطر يصبحون أكثر استعدادًا لتحمل المغامرة الاقتصادية.

كما أن شركات التأمين تُعد من **المستثمرين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني**، إذ توظف الأقساط المحصلة في مشاريع طويلة الأمد وفي الأسواق المالية، ما يجعلها مصدرًا مهمًا للتمويل غير المباشر وداعمًا للاستثمار والتنمية المستدامة.

ويظهر التكامل بين البنوك وشركات التأمين بوضوح في نموذج **التأمين البنكي (Bancassurance)**، الذي يجمع بين القوتين: التنظيم البنكي الواسع، والخبرة التأمينية المتخصصة. يقوم هذا النظام على **تسويق منتجات التأمين عبر شبكات البنوك**، مما يتيح للعملاء الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية في مكان واحد.

ومن أبرز مزايا هذا النموذج أنه يعزز **الشمول المالي**، ويوسع قاعدة المستفيدين من منتجات التأمين، ويقلل التكاليف التشغيلية للطرفين. فالبنك يستفيد من تنويع موارده وزيادة ولاء عملائه من خلال تقديم خدمات إضافية، بينما تستفيد شركة التأمين من البنية التحتية البنكية التي تمكنها من الوصول إلى شرائح

جديدة من السوق دون استثمارات إضافية في التسويق أو التوزيع. كما يساهم هذا التعاون في رفع كفاءة النظام المالي ككل، لأن الخدمات البنكية والتأمينية تتكامل في تحقيق هدف مشترك يتمثل في حماية الثروة وتنمية رأس المال.

2-1 في البعد الاقتصادي والاجتماعي : من ناحية أخرى، يتجلى البعد الاقتصادي والاجتماعي لهذا

القطاع في قدرته على تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات. فالبنوك تؤدي دورًا رئيسيًا في الحفاظ على توازن السوق النقدي من خلال إدارة السيولة والائتمان، في حين تضمن شركات التأمين استمرار النشاط الاقتصادي في مواجهة المخاطر غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية أو تقلبات السوق.

ومن خلال هذا التكامل، يصبح القطاع المالي أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات، لأن التأمين يوفر غطاءً للأضرار التي قد تصيب الأفراد أو المؤسسات، بينما تضمن البنوك استمرار التمويل والدورة الاقتصادية.

وإضافة إلى دوره المالي، يضطلع قطاع البنوك والتأمينات بدور اجتماعي مهم يتمثل في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وتمكين الأفراد من الحصول على منتجات مالية آمنة تساعدهم على الادخار والاستثمار والتخطيط لمستقبلهم. كما يساهم في الاستقرار الاجتماعي من خلال التعويض عن الخسائر، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الأنشطة الاقتصادية ذات البعد التنموي. وفي هذا السياق، يمكن القول إن البنوك والتأمينات تشكلان معًا نظامًا ماليًا متكاملًا لا يمكن لأي اقتصاد حديث أن يستغني عنه، لأن كلا منهما يعزز وظيفة الآخر: فالبنك يدير الأموال وينميها، وشركة التأمين تحميها وتؤمنها من المخاطر.

إن هذه الخصوصية المزدوجة تجعل القطاع أحد الدعام الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام، لأنه يجمع بين تحقيق الربحية والاستقرار، ويوازن بين التمويل والإسناد التأميني. كما يمثل قناة رئيسية لتوجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج، وتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية عبر آليات الحماية المالية. وفي ظل التحديات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من أزمات مالية وتقلبات اقتصادية ومخاطر مناخية، تتأكد الحاجة إلى تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في دعم المرونة الاقتصادية والتحول المالي الرقمي، بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار المالي طويل الأمد.

لذلك، فإن خصوصية قطاع البنوك والتأمينات لا تنحصر في طبيعته الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى أبعاده القانونية والتنظيمية والاجتماعية، باعتباره أحد المكونات الجوهرية للاقتصاد الوطني. فهو يجمع بين إدارة الأموال وحماية الثروة، وبين تعبئة الموارد وتمويل التنمية، وبين الثقة والمخاطرة، في إطار متكامل يجعل منه قاطرة مزدوجة للنمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2- علاقة قطاع البنوك والتأمينات بالجباية :

تتجلى خصوصية قطاع البنوك والتأمينات ليس فقط في طبيعته المالية المزدوجة التي تجمع بين التمويل والحماية، بل أيضًا في علاقته الوثيقة والمعقدة بالجباية، باعتبار أن هذا القطاع يمثل أحد أهم مصادر التمويل غير المباشر للخرينة العمومية، وأداة فعالة في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للدولة. فمن منظور اقتصادي شامل، لا يمكن فصل الدور المالي للبنوك وشركات التأمين عن النظام الجبائي، لأن كليهما يسعيان إلى تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في تعبئة الموارد، وتوزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إن القطاع البنكي، بوصفه وسيلة لتجميع المدخرات وتمويل الاستثمار، يلعب دورًا مزدوجًا في المجال الجبائي. فمن جهة أولى، يُعدّ ممولًا مباشرًا للخرينة العامة عبر الضرائب والرسوم التي يدفعها على

أرباحه ونشاطاته المختلفة.

ومن جهة ثانية، يُعتبر وسيطاً جبائياً بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين، إذ يتولى تحصيل واستقطاع بعض الضرائب لحساب الدولة، مثل الضريبة على الفوائد أو الاقتطاعات على التحويلات المالية. كما يخضع النشاط البنكي إلى النظام الجبائي العام لكنه يراعي في نفس الوقت طبيعته المالية المعقدة، مثل الضريبة على المنتجات البنكية، والرسوم على العمليات المالية، وضريبة القيمة المضافة المحدودة في بعض الخدمات.

هذا التميز الجبائي يعكس طبيعة القطاع التي تعتمد على الأموال كسلعة غير مادية، ما يفرض على المشرع المالي إيجاد توازن بين تشجيع النشاط البنكي وبين ضمان العدالة الجبائية في تحصيل الإيرادات.

أما شركات التأمين، فهي بدورها تلعب دوراً محورياً في النظام الجبائي من خلال المساهمات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

فعلى المستوى المباشر، تخضع شركات التأمين للضرائب على الأرباح، وللرسوم الخاصة بالعقود التأمينية، والتي تُعد مصدراً ثابتاً لتمويل الخزينة العامة.

أما على المستوى غير المباشر، فإنها تؤدي وظيفة اجتماعية ذات طابع جبائي، لأنها تساهم في تخفيف الأعباء المالية على الدولة عبر تغطية المخاطر التي كان يمكن أن تتحملها الموازنة العمومية، مثل تعويضات الكوارث أو الحوادث الكبرى.

وبذلك، يُعتبر التأمين أداة مالية تكمل الدور الجبائي للدولة، لأنه يوزع الأعباء على الأفراد والشركات بدل أن تتحملها المالية العامة وحدها.

ويبرز التفاعل بين الجباية والقطاع المالي أيضاً في مجال التأمين البنكي (Bancassurance)، حيث يؤدي التكامل بين البنوك وشركات التأمين إلى خلق منتجات مالية جديدة، تتطلب بدورها إطاراً جبائياً خاصاً.

فالمنتجات المختلطة (مثل حسابات الادخار التأميني أو عقود الحياة الممولة عبر البنوك) تطرح إشكالات في تحديد الوعاء الضريبي ونوعية المعاملة الجبائية التي تخضع لها.

وفي هذا الإطار، تسعى السلطات المالية إلى وضع سياسات جبائية مرنة تراعي خصوصية هذه الأدوات المالية المبتكرة، حتى لا تعيق تطورها، مع ضمان مساهمتها العادلة في الإيرادات العمومية.

ومن جهة أخرى، فإن الجباية لا تقتصر على تحصيل الضرائب من هذا القطاع، بل تؤدي أيضاً وظيفة تنظيمية وتوجيهية.

فمن خلال الحوافز الجبائية، يمكن للدولة تشجيع البنوك وشركات التأمين على تمويل مجالات معينة مثل:

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة،
 - الاستثمارات الخضراء،
 - أو التأمينات الاجتماعية والصحية.
- وبذلك، تتحول الجباية من مجرد أداة مالية إلى وسيلة لتوجيه القطاع المالي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أن العلاقة بين الجباية والقطاع المالي ذات طابع تبادلي: فكلما كان النظام المالي مستقرًا وفعالاً، ارتفعت الإيرادات الجبائية للدولة نتيجة نمو الأنشطة الاقتصادية وتوسّع قاعدة المكلفين بالضريبة.

وفي المقابل، كلما كانت السياسة الجبائية عادلة ومحفزة، زاد نشاط البنوك وشركات التأمين، وارتفع مستوى الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني. وهذا ما يجعل العلاقة بين الطرفين **علاقة تكاملية لا تصادية**، تهدف إلى خلق توازن بين تحصيل الموارد وضمان النمو.

وفي سياق الاقتصاد الحديث، يُنظر إلى القطاع البنكي والتأميني كـ **شريك استراتيجي للدولة في السياسة الجبائية**. فالبنوك تسهل عمليات الدفع والتحصيل الجبائي إلكترونياً، وتسهم في الرقمنة المالية التي تعزز الشفافية وتقلل من التهرب الضريبي. أما شركات التأمين، فتعمل على **تحسين إدارة الأخطار المالية** التي تواجهها المؤسسات والأفراد، مما يحد من تقلبات السوق ويؤمن بيئة أكثر استقراراً لتحصيل الضرائب بكفاءة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن **خصوصية قطاع البنوك والتأمينات** تتعمق أكثر عند النظر إليها من منظور جبائي، إذ يجسد هذا القطاع العلاقة المتشابكة بين **التمويل العام والخاص**، وبين **تحقيق الإيرادات وحماية الثروة الوطنية**.

فهو قطاع منتج للثروة من جهة، ومسهّم في تمويل الخزينة العامة من جهة أخرى، كما أنه أداة في يد الدولة لتطبيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فإن فهم خصوصيته لا يكتمل دون إدراك دوره الجبائي المزدوج: **كمكّلف بالضريبة، وكفاعل في تسيير النظام الجبائي وتمويل التنمية**.

إن العلاقة بين الجباية والقطاع المالي ليست علاقة تقنية فحسب، بل هي **علاقة هيكلية واستراتيجية**، لأن كليهما يشتركان في هدف مشترك هو **تحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة**. ومن ثم، فإن تطوير النظام الجبائي لهذا القطاع يتطلب دائماً مقاربة متوازنة تراعي خصوصيته، وتشجع على الابتكار والاستثمار دون الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية واستدامة المالية العامة.

3- أهمية جباية العمليات للبنوك وشركات التأمين :

للجباية المصرفية والمالية أهمية بالغة في عملية التحصيل الضريبي خصوصاً في المرحلة الراهنة وما تفرضه من تحولات وطنية وعالمية تستدعي وجود أجهزة خارج قطاع الضرائب تقوم بعملية التحصيل وتقديم المعلومات الضرورية عن المكلفين بالضريبة سواء كانوا أشخاص معنويين أم طبيعيين ، فمحاربة أشكال التهرب الضريبي خصوصاً في مرحلة الرقمنة وانفتاح العمليات المصرفية والمالية على العالم الخارجي يستدعي إطار قادر على متابعة التهرب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القطاع المالي والمصرفي وما يتطلب من تحديات لتطويره وجب عليه متابعة المكلفين بالضريبة والتميز بين ما يقوم بدفع الضريبة كمكلف قانوني وبين واجباته كمكلف حقيقي مساهمة فيه في تحمل العبء العامة للدولة .

تكمن أهمية جباية العمليات البنكية و التأمينية في كونها أداة رئيسية لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والمالية، حيث تسهم في:

• تمويل الإنفاق العام :

تُستخدم الأموال المجمعة لتغطية نفقات الدولة الأساسية مثل البنية التحتية والتعليم والجيش والأمن، مما يضمن استمرارية الخدمات العامة.

• مكافحة التهرب الضريبي :

تلعب البنوك دوراً مهماً في مواجهة التهرب الضريبي، خاصة في ظل تزايد العمليات المصرفية الرقمية، وذلك عبر متابعة المعاملات وتوفير معلومات ضرورية للإدارة الجبائية.

• **تحسين السياسة الضريبية :**

تُمكن جباية العمليات المصرفية الدولة من تطبيق سياساتها الضريبية بفعالية، من خلال تحديد المبالغ المستحقة، وربطها بنظام الضرائب، وتقديم المعلومات اللازمة لتعديل معدلات الضرائب وضمان عدالتها.

• **تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي :**

تُعد البنوك وسيطاً رئيسياً في الاقتصاد، وتعمل على توجيه الأموال من المودعين إلى المقترضين، مما يعزز الكفاءة في استخدام الموارد ويدعم النمو الاقتصادي.

• **الاستجابة للتحديات الاقتصادية :**

تساعد جباية العمليات البنكية و التأمينية على توفير مصدر إيرادات مستقر للدولة لمواجهة تقلبات الإيرادات الأخرى مثل الإيرادات النفطية، وتساهم في استقرار الميزانية العامة.

ولاً: مراجع عربية

1. عبد الحميد بوزيد، *المالية العامة والجباية*، دار الهدى، الجزائر، 2021.
→ يوضح العلاقة بين النظام الجبائي والنظام المالي ودور البنوك في تمويل الخزينة.
2. محمد بن عيسى، *النظام الجبائي الجزائري: دراسة تحليلية وتطبيقية*، دار المعرفة، الجزائر، 2020.
→ يتناول الخصوصيات الجبائية للقطاعات الاقتصادية، مع تركيز على البنوك وشركات التأمين.
3. رابح رقاد، *القطاع المالي وأثره على التنمية الاقتصادية*، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، العدد 17، 2022.
→ يقدم تحليلاً معمقاً لدور البنوك والتأمين في التنمية وربطها بالسياسات المالية والجبائية.
4. زهور بن جدو، *دور النظام البنكي في تعبئة الموارد الجبائية*، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة سطيف 2، 2021.
→ تبحث في كيفية مساهمة البنوك في الجباية سواء كدافع أو كوسيط جبائي.
5. محمد عابد الجابري، *المالية العامة والسياسات الجبائية في الدول النامية*، دار الطليعة، بيروت، 2019.
→ يناقش التكامل بين المالية العامة والقطاع المالي كركيزة للاستقرار الاقتصادي.

انياً: مراجع فرنسية

1. Jean-Marc Daniel, *Économie bancaire et financière*, Dunod, Paris, 2021.
→ يشرح آليات عمل البنوك وشركات التأمين وصلتها بالسياسات المالية والضريبية للدولة.
2. Michel Bouvier, *Les finances publiques et la fiscalité*, LGDJ, Paris, 2020.
→ من أهم المراجع في فهم العلاقة بين القطاع المالي والنظام الجبائي ودور الدولة في التنظيم الاقتصادي.
3. Patrick de Cambourg et al., *Banque, Assurance et Fiscalité: interactions et régulations*, Revue Banque, n°859, 2022.
→ دراسة متخصصة تربط بين النظام البنكي والتأميني والجباية الحديثة.
4. OCDE (Organisation de Coopération et de Développement Économiques), *Fiscalité et stabilité financière*, Rapport 2021.
→ تقرير دولي يوضح كيف تؤثر الجباية على استقرار القطاع المالي وتكامل الأنشطة البنكية والتأمينية.
5. Banque de France, *Rapport sur la stabilité financière et la fiscalité du secteur financier*, 2023.
→ مرجع رسمي يربط بين السياسة الجبائية واستقرار البنوك وشركات التأمين في الاقتصاد الفرنسي والأوروبي.

مراجع إلكترونية (مفتوحة الوصول)

• موقع وزارة المالية الجزائرية www.mf.gov.dz :